



رؤية قائد.. وإرادة شعب



بقلم اللواء أ.ح / حسن عبد الشافي أحمد

رئيس هيئة الرقابة الإدارية



المصارحة ، المواجهة ، التطوير والطموح ، قيم تعكسها كل ممارسات فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي منذ أن اختار الشعب تفويضه عن ثقة وقناعة.. حوار مفتوح بين القيادة والدولة والشعب، تواصل مستمر عبر كافة القنوات والجسور، عبر الإعلام وعلى الأرض لكي يعرف الجميع أين كنا وكيف أصبحنا وإلى أين نسير وفق معايير للتطوير والتقييم للأداء المؤسسي بكل الموضوعية واستخدام الأساليب العلمية.

ظلت هيئة الرقابة الإدارية على مدى تاريخها شريكاً فى حماية مصالح الوطن والحفاظ على مقدراته وثرواته، وشريكاً فى التطوير لضمان الالتزام بقيم الحوكمة والنزاهة والشفافية، فقد التزمت الهيئة برؤية القيادة السياسية التى أدركت من البداية أن جهود التنمية لا بد أن تؤازرها آليات تحميها وتقف حائلاً دون وقوع أى من الممارسات الفاسدة التى تعوق تقدمها أو ترفع تكلفتها أو تسمح بإثراء أى مجموعة أو فئة على حسابها.

ممارسات مكنت مصر - بفضل الله - وجهود قائدها، وإخلاص قواتها المسلحة وشرطتها من تحقيق ما فاق ويفوق التوقعات بشهادات وطنية وعالمية .

الرقابة الإدارية، الضمير النابض

حين شُرُفت بتولى رئاسة هيئة الرقابة الإدارية للانتقال من المساهمة فى الدور التنموى إلى تولى الدور الرقابى تبين وبحق مدى ما توليه الدولة المصرية من عناية خاصة لتدابير مكافحة الفساد -وبالتأكيد فإن هيئة الرقابة الإدارية فى القلب منها- حيث تحرص على تبني إجراءات صارمة وجادة بفضل إرادة سياسية داعمة ومُشجعة للتصدى للفساد مع مراعاة أسس سيادة القانون والفصل بين السلطات والعمل على ترسيخ مبادئ عدة كالمساءلة والشفافية واحترام حقوق الإنسان والسعى الجاد والطموح لتقوية الشراكات بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع الأهلى والتعاون مع المؤسسات الأكاديمية المتخصصة لوضع منهج علمى سليم لمواجهة الفساد وحتى تحقيق الهدف الأبرز وهو الوقاية من الفساد ومنعه.

متحدون على مكافحة الفساد

ومع قناعة الدولة بأن منع ومكافحة الفساد مسئولية وطنية مشتركة لا تكتمل إلا بمشاركة كافة أطراف المجتمع، كان من الضروري رفع مستوى الوعى بخطورة الفساد وأهمية مكافحته، وتدعيم ونشر قيم الشفافية والنزاهة وإتاحة المعلومات، فتم إعداد وتفعيل مدونات السلوك الوظيفى للعاملين بالجهاز الإدارى للدولة، وأعضاء جهات إنفاذ القانون، والعاملين بالمؤسسات الأهلية، والقطاع الخاص، وعقد العديد من الدورات التدريبية لنشر قيم النزاهة والشفافية، وكذا قيام

الأزهر الشريف والكنيسة المصرية ووزارة الأوقاف بنشر الوعى بخطورة الفساد، مع إعداد حملات إعلامية لتحريك ضمير المجتمع، والتشجيع على كشف الفساد...فضلاً عن تضمين مفاهيم ذات صلة بحقوق الإنسان ومكافحة الفساد بالمناهج الدراسية بالمدارس والجامعات، وقد جاء قرار تأسيس الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد لتؤكد إيمان الدولة بأنه بالعلم والبحث العلمى وتطوير القدرات البشرية علمياً وعملياً يتم خلق بيئة عمل قادرة ذاتياً على وأد الفساد من خلال الإدارة المحترفة والواعية والتى تعمل وفق المعايير القانونية والإدارة الرشيدة، وذلك من خلال دورات تدريبية متخصصة ومتنوعة يقوم بها خبراء وعلماء لهم مكانتهم وخبراتهم.

وتزداد الخطوات فى الاتجاه العلمى بتنفيذ أول برنامج للدراسات العليا لمنح درجة الماجستير مشاركة بين الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد، وجامعة القاهرة الأم ممثلة فى واحدة من أعرق كلياتها كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، والتى لاقت قبولا فاق تصوراتنا بعد ان أثبتت تجربتها الأولى تميزاً وتأثيراً ملموساً، وبالتوازي مع كل ذلك كان لابد من فتح جسور التواصل بين الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد تحت مظلة هيئة الرقابة الإدارية والمجتمع من خلال إصدار

عدة مطبوعات لكل مطبوعة منها أهدافها ومحتواها، تشرف عليها جميعاً الأكاديمية من خلال مركز بحوث دراسات منع ومكافحة الفساد التابع لها، وهى باكورة هذه الإصدارات، مجلة، تعلم،

تثقف، تصبح ساحة مفتوحة لكل جديد من معلومات وأفكار ومقالات وتجارب وإحداث لتكون مرآة للهيئة وجهودها وأنشطتها وأفكارها من خلال الأكاديمية، ذراعها التثقيفى والتعليمى، وكذلك منارة للمفكرين والخبراء، بما يصب فى النهاية لتحقيق غاية واحدة، مجتمع مشارك فى حماية مصالح الوطن وإنجازاته ودعم مفاهيم الوقاية والتوعية لاقتلاع جذور الفساد بكل صوره فى كل جنبات المجتمع، وفى النهاية دعوى تؤكد أن طموحاتنا لا حدود لها، فنحن نجتهد، نسعى، لتحيا مصر، وليجنى شعبها ثمار جهده وصبره وعطائه، وتحقق رؤية القيادة السياسية وطموحاتها من أجل «حياة كريمة» لشعب طيب الأعراق جدير بكل الخير والنماء والبناء.

ظلت هيئة الرقابة الإدارية على مدى تاريخها شريكاً فى حماية مصالح الوطن والحفاظ على مقدراته وثرواته، وشريكاً فى التطوير لضمان الالتزام بقيم الحوكمة والنزاهة والشفافية

جاء قرار تأسيس الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد ليؤكد إيمان الدولة بأنه بالعلم والبحث العلمى وتطوير القدرات البشرية علمياً وعملياً يتم خلق بيئة عمل قادرة ذاتياً على وأد الفساد